# العلاقات المصرية الليبية:
# التطورات والمعضلات والسيناريوهات

عمر سمير
باحث في العلوم السياسية
طالب دكتوراه بجامعة إسطنبول

## مقدمة :

شهدت العلاقات المصرية الليبية تذبذبا كبيرا بين الصعود والهبوط خلال القرن الماضي، ولا شك ان النظم الحاكمة في الدولتين وخاصة قيادتيهما السياسيتين كانتا العامل المهم الأكبر في صعود تلك العلاقات وهبوطها من فترة لأخرى، ففي الستينات من القرن الماضي كانت السمة الغالبة لتلك العلاقات هي الانسجام والتناغم، بينما بدأت العلاقات تتوتر في عهد السادات حتى وصلت إلى حد الصدام في الثمانينات، ثم كانت فترة التسعينات التي شهدت تطورا ملحوظا في العلاقات وخصوصا بعد حادث لوكيربي وما فرض على الشعب الليبي من حصار، حيث إنه عند احتدام الأزمة الاقتصادية الداخلية لليبيا ونقص السلع الأساسية، فتح النظام الحدود والمنافذ الليبية على دول الجوار ومن ثم بدات التجارة بين ليبيا ومصر، وازدهرت وتدفقت العمالة المصرية لليبيا مثلما لم تتدفق من قبل، وبينما تغير رأس النظام في مصر مرتين مع ثبات نظام القذافي، جرت مياه كثيرة في حوض العلاقات بين البلدين، وكان من اهم اسباب التذبذب في هذه العلاقات تغير التوجهات والمزاج السياسي للقادة في البلدين من حين لآخر وبغض النظر عن المصالح الموضوعية للشعبين الشقيقين.

فكانت العلاقات بين النظامين الملكيين في مصر وليبيا قوية حتى إن دستور المملكة السنوسية سماه بعضهم "دستور السنهوري"، وهو دستور الاستقلال الصادر في 1951 الذي دعا البعض بعد الثورة للعودة إليه كدستور شرعي للبلاد وكحل لحالة التشظي التي كانت حاصلة في العام 2015.

في العهد الناصري، كان هناك توافق وانسجام أيديولوجي كبير وإن شابته محاولات ضبط بسيطة، وتفيض ذاكرة الكاتب محمد حسنين هيكل، الذي كان أول من التقى بالقذافي بعد ساعات من نجاح الثورة، بروايات عن حوادث طبعت

السياسة المصرية الليبية، وكان لشخصية القذافي ومزاجيته الدور الرئيس في تحديدها. ساهم إعجاب القذافي وتأثره بشخصية جمال عبد الناصر كزعيم قومي، إلى جانب قصر المدّة الزمنية التي امتدّت خلالها علاقة الزعيمين، في منح عبد الناصر فرصة احتواء طموحات القذافي واندفاعاته هو وأقرانه من الضباط الأحرار، كما ساهمت ليبيا القذافي بتمويل شراء قاذفات طائرات بطلب من عبد الناصر إرضاء لطلب سابق من القذافي بالمساهمة في المعركة ضد إسرائيل.

وفي عهد السادات توترت العلاقات منذ اللحظات الأولى، إذ وصف كلا الرئيسين بعضهما بعدة صفات سيئة علنا، وحتى عندما زار القذافي القاهرة دون تنسيق أواخر أغسطس 1973، كانت تساؤلاته عن الحرب "هل هي حرب تحريك أم حرب تحرير؟"، محرجة للسادات الذي رفض دخوله غرفة عملياتها، والصراع بين القذافي والسادات كان هيكل يرى أنه تحوّل حاجزاً نفسياً في السنوات اللاحقة، لم يكن في جزء منه سوى صراع على خلافة زعامة عبد الناصر، فلا القذافي كان مقتنعاً بأن السادات يستطيع ملء مكان عبد الناصر ومكانته ولا السادات كان يثق في القذافي باعتباره محدود التجربة وشديد الحماس والطموح، حتى أن الأمور كانت تدخل في دائرة الاتهام بالحسد على الموارد.

بعد توجهه نحو السلام المنفرد مع إسرائيل وهو التوجه الذي لم تعترض عليه ليبيا والدول العربية التي أخرجت مصر من الجامعة العربية مؤقتا بتجميد عضويتها فقط، وإنما كان وزراء خارجية السادات أنفسهم معترضين على مسار المفاوضات حد استقالتهم، وكذلك كانت هناك معارضة مصرية في حينها مجمعة من أقصى اليمين لأقصى اليسار على مناهضة السلام مع إسرائيل ولا يزال إلى الآن بغض النظر عن تقييم نتائجه يسمى السلام البارد مع إسرائيل رغم التاريخ الطويل من تطبيع الأنظمة العربية.

في عهد مبارك حدثت توافقات مع نظام القذافي على إعادة العلاقات وتطويرها إلى الحد الذي كانت فيه ليبيا عشية الثورة وجهة رئيسة للعمالة المصرية وكانت التقديرات حينها تدور حول مليوني عامل، بالإضافة لتطوير التجارة والاستثمارات البينية، وكان أحمد قذاف الدم أحد أهم رجال القذافي يتولى بنفسه رئاسة اللجنة المصرية الليبية المشتركة، وكانت اللقاءات على مستوى القمة وعلى مستوى الوزراء أمرا اعتياديا.

تبحث هذه الورقة تطورَ العلاقات المصرية الليبية صعودا وهبوطا، عن الأسباب والأسس الموضوعية التي يمكن البناء عليها لضمان علاقات أكثر خدمة لمصالح البلدين وسيناريوهات مساهمة البلدين في استقرار بعضهما البعض، وعن الأطر

الأفضل لـ«مأسسة" المصالح المشتركة بينهما.

## العلاقات بعد الربيع العربي.. عقد من الاضطراب :

بعيد ثورتي 25 يناير في مصر و17 فبراير في ليبيا شهدت العلاقات مرحلتين أساسيتين، فالأولى حكمها طبيعة المجلس العسكري الحاكم في مصر الذي كان شديد التردد تجاه ما يجري في ليبيا وكان اعترافه متأخرا جدا بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل وحيد للشعب الليبي، ونجد أن قائمة الدول المعترفة بالمجلس حتى يونيو 2011 خالية من اسم مصر، وجاء الاعتراف المصري متأخرا جدا في 22 أغسطس من العام ذاته، فيما كانت ليبيا تعول وفق سفير المجلس الوطني الانتقالي بالقاهرة على مصر ودعمها في كل المحافل الدولية من أجل رفع اسم ليبيا من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي كان يضع ليبيا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، ونجد أن هذه الدول التي اعترفت بالمجلس أولا وكانت طرفا في العملية التي قادها الناتو في ليبيا هي ذات التأثير الأكبر في ليبيا حتى الآن. ينطبق هذا على الأقل بالنسبة للإمارات وقطر إقليميا وبالنسبة لإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وهي أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس وانخرطت في الشأن الليبي بقوة منذ اللحظة الأولى.

ثم توجس المجلس العسكري من نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام وهياكل السلطة الناجمة عن الثورة الليبية، وكان شديد التحفظ على تدخل الناتو في ليبيا بالمجمل، ويمكن تفهم هذا الموقف جزئيا في بداية الثورة وقبل سقوط القذافي حيث الخوف من تبعات الانحياز للثورة الليبية على العمالة المصرية هناك وليس فقط من منطق الخوف على أنفسهم وبقايا نظام مبارك من انتصار الثورة الليبية أو حتى التخوفات الأمنية والعسكرية المرتبطة بقضايا الحدود وتأمينها ضد أي استغلال من مجموعات متطرفة أو تجارة السلاح والمخدرات والجريمة المنظمة.

ورغم محاولات المجلس الوطني الانتقالي لتطوير العلاقة مع المجلس العسكري وكسب دعمه إلا أنه ظل مترددا. كان هذا واضحا في الموقف من الاعتراف العربي بالمؤتمر ومقعد ليبيا في الجامعة العربية وتدخل الناتو وغيرها من المواقف. صحيح أن مصر حينها كانت وفقا للبعض، منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي بعد سقوط نظام مبارك، إلا أن هذا لا يبرر غيابها عما يحدث في ليبيا، ذلك أن متطلبات الأمن القومي المصري لا تسمح للقائمين على اتخاذ القرار بترف الحياد أو الاستمرار في موقف المراقبة والحذر، فهذا موقف يضر بالأمن القومي. ورغم انتهاء التخوف

الخاص بالعمالة نسبيا بمقتل القذافي، لم يطور المجلس العسكري العلاقات مع ليبيا بل تراجعت في عهده كثيرا وهو ما أدى لتقارب القوى السياسية الليبية الصاعدة والسلطة السياسية الجديدة مع أطراف أخرى.

في عهد الدكتور محمد مرسي، على قصر هذه الفترة شهدت العلاقات المصرية الليبية طفرة كبيرة فمن ناحية تضاعفت الزيارات المتبادلة والاهتمام المشترك بتطوير العلاقات وساهمت في هذه الطفرة التخوفات الخليجية من استقرار النظام السياسي في مصر وضعف الدعم الخليجي له رغم الوعود الكبيرة بالدعم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة للتقارب الأيديولوجي بين الإخوان في مصر وليبيا كمكون أساسي في معادلة الحكم بعد الثورتين.

ومن مظاهر هذا التطور في العلاقات ما اتفق عليه الطرفان حول إيداع ليبيا ما مقداره مليارين في البنك المركزي المصري لدعم الاحتياطي المصري وكذلك إمدادها بمليون برميل من النفط، حيث كانت تواجه أزمة كبيرة في المحروقات التي استغلها الجيش وقوى الثورة المضادة، ثبت لاحقا أنها كانت مفتعلة للقضاء على النظام، وكذلك رئيس وزراء ليبيا على زيدان، الذى قام بزيارة في 14مايو 2013 إلى مصر التقى فيها برئيس الوزراء والرئيس مرسي، وبحث اللقاء ملف العمالة المصرية في ليبيا، والعمل على تقنين أوضاعها وتسهيل إجراءات دخولها وتسجيلها داخل ليبيا، وتم خلال اللقاء بحث ملف التعاون في مجال التعليم بشقيه الجامعي وما قبله، وذلك في ضوء طلب الجانب الليبي من مصر تكثيف تعاونها في هذا المجال.

أي أننا كنا بصدد ليبيا في مرحلة انتقالية وليست مستقرة تماما ومع ذلك قادرة على دعم الاقتصاد المصري أكثر من دول الخليج غير الراغبة في هذا الدعم لاستقرارها، وفي سياق تطور طبيعي للأحداث نحو الاستقرار كان لنا أن نتخيل حجم التطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين في كافة المجالات.

ثم صعد تحالف إقليمي بقيادة إماراتية سعودية يستهدف بالأساس إفشال ثورات الربيع العربي والقضاء على تيار الإسلام السياسي ثم بقية قوى الثورة وناشطي التغيير بالتبعية تحت راية الحرب على الإرهاب، هذا التحالف دعم القيادة العسكرية للدولة في مصر وليبيا باعتبارها الأقدر على خدمة مصالحه وفرض الاستقرار المزعوم، رسخ هذا التحالف لشرعية الحرب على الإرهاب بديلا

عن شرعية الثورات والأمل بالتغيير الديمقراطي. كان لهذا التحالف أن استتبع مصر في كافة الملفات الإقليمية وظلت علاقتها بليبيا شديدة الاضطراب من التدخل المباشر عسكريا إلى دعم الانقسام والانحياز لطرف في الأزمة الليبية إلى محاولة قصيرة لمراجعة المصالح والسياسة ثم إلى تراجع آخر لنقاط انقسام تحمل في طياتها غياب القدرة على إدارة علاقات دولية تحقق المصالح المصرية.

## قضايا إشكالية عالقة :

ثمة قضايا إشكالية عالقة بين البلدين وعلى رأسها:

1- امن الحدود وتغليب الأمني على ما عداه: في حالة مثل الجوار بين مصر وليبيا حيث طول الحدود اكثر من1100كم، تصبح قضية أمن الحدود مسألة جوهرية في ترتيب العلاقات حيث التخوف من عمليات تهريب البشر والسلاح والسلع او حتى الأموال. وهي حدود صحراوية وجبلية وعرة في معظمها وحمايتها مسألة معقدة وشديدة الصعوبة، وفي ظل الانتشار الكثيف للسلاح والمليشيات وضعف الدولة الليبية تبدو المخاوف المصرية من خطورة هذا الوضع على أمنها القومي منطقية، خاصة إذا أضفنا أن التطورات السياسية في يوليو 2013 في مصر رتبت مخاوف من أن يستغل الإسلاميون الأوضاع في ليبيا لزعزعة استقرار النظام، وأيضا فإن تحركات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر بعدها بـ7 أشهر بدت استلهاما للانقلاب الذي حدث في مصر، ثم توالت استهدافات الجماعات المتطرفة للمسيحيين المصريين في ليبيا إلى حد بدت فيه العلاقات متوترة وبدت الأولوية الأمنية تغلب على ما عداها من أولويات الاقتصاد والاستثمار والتجارة والعمالة.

وقد كان لهذا الموضوع اثره الكبير على العلاقات بين البلدين بعد الثورة، وبالذات بعد العام 2013 حيث سيطر البعد الأمني على العلاقات الخارجية لمصر بالتوازي مع شيطنة تيار الإسلام السياسي في الداخل والخارج واستسهال تعميم وصم كافة تيارات الإسلام السياسي بالتطرف والعنف من أجل كسب شرعية سياسية للنظام في الداخل، وهو أمر استنزف جهود الخارجية المصرية في تثبيت شرعية النظام السياسي كنظام يحارب الإرهاب في الداخل والخارج وأحيانا روجت الرئاسة ومؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية أنها تحارب الإرهاب نيابة عن العالم في محاولة لاستجلاب دعم دولي في تحالفات إقليمية حاولت بناءها في مواجهة تيار الإسلام السياسي لكنها لم تستطع حشد الدعم المالي والعسكري الدولي الكافي لقيادة تلك الجهود.

فيما طالت هذه المقولات التأسيسية لسياسة النظام الجديد العلاقات المصرية الليبية باعتبار ليبيا بلدا مليئا بالمليشيات المسلحة التي تراها السلطة في مصر إرهابية بالضرورة في تعميم مخل دون إدراك لطبيعة التطورات على الأراضي الليبية منذ مقتل القذافي وحتى الانقسام الحاد في 2014 بين حكومتين وجيشين واتجاه فيدرالي، يعتمد الجميع على استغلال كتائب المدن ذات الخبرة الواسعة في مواجهة القذافي في تغذية قوته. بينما كان الإسلاميون وتحديدا تيار الإخوان المسلمين الذي يمثله حزب العدالة والبناء ممثلا بـ34 عضوا فقط سواء من أعضاء الحزب أو الموالين له في المؤتمر الوطني العام المكون من مئتي عضو، فإن الأكاديمية المصرية والمقربين من النظام كانوا يصورون ليبيا باعتبارها دولة يحكمها الإخوان المسلمون. فيما تقلص نفوذهم لاحقا في انتخابات برلمان 2014.

ومن العجيب أن أمن الحدود ازداد ضعفا في إطار التحالف المصري مع حكومة الشرق الليبي فأكبر عملية إرهابية تمت في الصحراء الغربية المصرية كانت أثناء سيطرة حفتر المفترضة على كامل المنطقة الشرقية، وهو ما يضع علامات استفهام كثيرة حول طبيعة تلك العلاقة التي تم الترويج لكونها تأسست على قدرته على ضبط الحدود.

وطوال سنوات سيطرة هذا الطرف شكليا على الحدود الغربية لمصر حدثت أسوأ عمليات اختراق للحدود وأكبر عملية إرهابية تستهدف قوى الأمن المصري وهي عملية الواحات البحرية في 20 أكتوبر 2017 انطلاقا من الأراضي الليبية التي راح ضحيتها 16 من قوات الأمن المصري وإصابة 13 آخرين وفقا للبيانات الرسمية المصرية. وهي العملية الأكبر ضد قوى الأمن والجيش في الصحراء الغربية، التي سبقتها عمليات في المنيا بصعيد مصر كان آخرها حادث أتوبيس المنيا الذي أسفر عن مقتل 29 وإصابة 23 آخرين، وهي العملية التي قالت المصادر الأمنية المصرية إن التخطيط لها تم بمساعدة جماعات ليبية تعتنق فكر داعش. وهي العملية التي تضمنت دخول هذه العناصر وخروجها عبر الحدود الغربية لمصر في الوقت الذي كان يدعى حفتر سيطرته التامة على الحدود وحماية مصر من الإرهاب، أي أن هذا الطرف الذي كانت مصر تدعمه غير قادر على حماية الحدود، بل إنه يمكن القول إن هذا الدعم هو أحد أسباب تأليب تنظيم داعش وأنصار الشريعة المتطرف ضد مصر واستهدافه للمصريين في ليبيا وخارجها، وهو ما كان يقتضي مراجعة هذا الدعم وتنسيقا أكبر مع حكومة الوفاق في استهداف هذه المجموعات تحديدا أو القيام بعمليات مباشرة لتصفية الحركات المتطرفة غير المنخرطة في العملية السياسية وهو ما كان يضمن دورا دوليا إيجابيا لمصر في ليبيا.

كما أن هذه الرؤية المحدودة للأمن القومي قوضت الجهود المصرية المتعثرة للوساطة، فمنذ بداية أزمة الشرعية في ليبيا وتدخلها بدعم حفتر وانحيازها لبرلمان طبرق وحكومته فقدت مصر صفة الوسيط الذي يمكنه إحداث أي فارق في المعادلة الليبية.

أيضا اعتراف مصر على مضض بنتائج المسار الأممي واتفاق الصخيرات لم يمنعها من دعم حفتر رغم تزايد الاستياء الدولي من سلوكه المتكرر وتحذيره من الغارات المتكررة على طرابلس والمدن الليبية. وهذه الغارات التي دمرت البنية التحتية وعشرات الآلاف من المنازل وأزهقت آلاف الأرواح ما خلف ثارات متجذرة في المجتمع الليبي مع حفتر وداعميه وعقد من أي عملية لحماية المصريين في ليبيا ناهيك بمحاولات استجلاب المصريين للعمل في الغرب.

أشارت تقارير فرنسية نشرت مؤخرا على موقع ديسكلوز إلى أن الحرب على الإرهاب لم تكن أولوية للجانب المصري، وأنه استغل حماس الفرنسيين لتوطيد علاقتهم العسكرية مع القاهرة ونيل المزيد من عقود الأسلحة المربحة، وطلب مساعدة من باريس من أجل تأمين الحدود المصرية الليبية، وقد وافق الفرنسيون من فورهم وأكّدوا بدء العمل على خطة عسكرية سرية في إطار "الحرب على الإرهاب" تُشرف عليها الاستخبارات العسكرية الفرنسية إشرافا مباشرا. أظهر الجانب المصري اهتماما أكبر بهدف آخر بعيد عن التنظيمات المسلحة، وهُم المهرِّبون من المدنيين، ويزعم الموقع الفرنسي أن 50% من السكان في مرسى مطروح يعيشون من قوت "التهريب"، وهي عملية خطرة للغاية، إذ أعلنت الرئاسة المصرية في يوليو/تموز 2020 تدمير 10 آلاف عربة لمُهرِّبين وإرهابيين على مدار 7 سنوات، ما يعني مقتل آلاف من المدنيين. أي أن تأمين الحدود عملية مستعصية على النظام المصري نفسه واقتضت صفقات تسليح مليارية مع فرنسا فكيف هي بالنسبة للنظام الغائب والمفتت في ليبيا؟

2- ضعف الدولة وغياب السياسة الخارجية الليبية: فوفقا لبعض الباحثين الليبيين، فإن مفهوم السياسة الخارجية الليبية منذ سقوط القذافي لم يترسخ ولم تتحدد أهدافه وأدواته ودوائر حركته ومنطلقاته وذلك راجع إلى عوامل عديدة موضوعية وذاتية وجيوسياسية في مقدمتها التدخل الخارجي بجميع أشكاله وعدم الاستقرار السياسي والتدهور الأمني والانقسام الجيوسياسي بين الشرق والغرب بما يقود إلى ازدواجية السياسة الخارجية واضطراب العلاقات الدولية وانفصال في شخصية الدولة الليبية، بالإضافة إلى غياب الدستور والقانون وطول الفترة الانتقالية وعدم اكتمال عملية بناء مؤسسات الدولة، وهذا وضع مربك لجميع القوى المتعاملة مع الملف الليبي.

فعلى الصعيد الليبي الرسمي، حرصت الحكومات المتعاقبة في طرابلس بعد الثورة على تأكيد التزامها بتأمين حدود ليبيا في كافة الاتجاهات، فيما كانت قدرتها على تحقيق ذلك عمليا محلّ شك دول الجوار دائما، وبالذات في دولة تمتلك حدودا برية مع 6 دول بإجمالي مسافة تفوق 4348 كم بحسب وزارة الخارجية الليبية، أكثر من ربعها وتحديدا 1115كم مع مصر، وتأمين هذه الحدود المترامية يحتاج إلى جيش موحد قوي وسلطة سياسية مستقرة وأدوات ومعدات متطورة، وهو أمر لم يتوفر لليبيا بعد الثورة المنهمكة في تصفية الصراعات الداخلية التي استنزفت جهود أطرافها السياسية في التنازع على سلطة غير موجودة بشكل كبير.

كما تعهدت حكومة الوحدة الوطنية على لسان الدبيبة في لقائه مع السيسي بالقاهرة في 18 فبراير 2021، بأن ليبيا تتطلع إلى شراكة شاملة مع مصر، كانت الزيارة هي أول محطة خارجية لرئيس الوزراء الليبي الجديد منذ إعلان ملتقى الحوار السياسي الليبي بجنيف في 5 فبراير2021 فوز قائمته لإدارة البلاد مؤقتا حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر من العام ذاته وهي الانتخابات التي لم تتم حتى الآن. ووعد السيسي حينها بتقديم كافة الخبرات لخدمة ليبيا وباستمرار التشاور بشأن كافة القطاعات التي سيتم التعاون فيها، خاصة على مستوى الخدمات واستعادة الأمن والتنمية وتأهيل الكوادر، وكان وفد مصري يتألف من دبلوماسيين تابعين لوزارة الخارجية وعناصر من الأجهزة الأمنية قد وصل إلى طرابلس قبيل زيارة الدبيبة للقاهرة، تمهيدا لإعادة افتتاح السفارة المصرية. وقد جاءت هذه التحركات بعد زيارة وفد مصري أواخر ديسمبر2020 إلى ليبيا لتنسيق إعادة العلاقات الدبلوماسية لطبيعتها، بعد إدراك فشل حفتر وتزايد النقد المحلي والدولي للدعم المصري له.

معضلات المقاربات والأهداف والتوجهات والأدوات: هناك معضلات بنيوية تشوب أي عملية لبناء العلاقات المتبادلة بين البلدين على أسس موضوعية، أهمها أن هناك معضلة رئيسة للسياسات الخارجية للبلدين، فمعضلة السياسة المصرية هي أنها لا تنبني على أي دراسات أو مقاربات وتحليلات علمية وبحثية معمقة للوضع الليبي الذي تفتقد المؤسسات الرسمية والأكاديمية المصرية لمتخصصين حقيقيين فيه، بل هي نتاج تقديرات شخصية للرئيس ورجال الاستخبارات بالأساس وربما لباحثين مقربين من السلطة ويعمل أغلبهم في مراكز بحثية إماراتية ويخدمون تلك الرؤية الخاصة بالإمارات ويقومون بتقديم المقاربة الأمنية الضيقة على ما عداها من دون إدراك الأبعاد الاقتصادية شديدة الأهمية للعلاقة بين مصر وليبيا وشبكة المصالح المختلفة التي تخلقها حالة الجوار والحالة الاقتصادية للبلدين أو حتى الأخذ في

الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لليبيا سواء لأطراف أخرى أو لمصر باعتبارها كانت ويمكنها أن تعود لتمتص قدرا معتبرا من العمالة المصرية في الخارج تفوق نظيرتها في كثير من دول الخليج باستثناء السعودية.

بسبب هشاشة شرعية النظام المصري داخليا ودوليا فإنه لجأ للبحث عن دوائر حركة آمنة، واستغل هذا كل من إسرائيل وقبرص واليونان، وساهم في هذا الإعلان عن اكتشافات الغاز الضخمة في شرق البحر المتوسط والعلاقات الأمنية القوية بين النظام في مصر ونظيره في تل أبيب، الذي دعم كلا من السيسي في مصر وحفتر في ليبيا عبر شركات تحسين الصورة في واشنطن، ما يهمنا هنا هو قيادة مصر لجهود إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط واستخدامه في مواجهة السياسات التركية التي أصبحت أكثر وضوحا في مسألة الغاز بتوقيعها مذكرة تفاهم في 27 نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق الوطني، وبالتالي تزايد اهتمامها السياسي والاقتصادي بليبيا وتحولها لمسألة أمن طاقة وغيرت موازين القوى في شرق المتوسط وزادت من الاستقطاب بين مصر وقبرص واليونان من جهة وتركيا وليبيا من جهة أخرى، وضافت لتعقيد العلاقات بين تركيا واليونان بسبب قبرص إشكالية جديدة هي اتفاقية الغاز مع ليبيا التي تتعارض كليا مع الرؤية اليونانية.

وفي هذا السياق كان رفض مصر الرسمي للاتفاق التركي الليبي مفارقة عجيبة، فبينما كان يمكن لمصر في ظل ترتيب موضوعي لمصالحها أن تدعم هذه المذكرة بين تركيا وليبيا بل وتقود تنسيقا إقليميا أقوى بتبني مصالح وتحالف مشترك مع سوريا ولبنان وفلسطين وليبيا وتركيا يستخلص حقوق هذه الأطراف في شرق المتوسط فإننا نجد النظام المصري يتنازل عن كل هذه المزايا في مقابل فرط حركة في دائرة ضيقة للسياسة الخارجية المصرية تشمل قبرص واليونان وإسرائيل فقط لمكايدة النظام التركي، العجيب أن هذه الدول سعت للدفع بمشروع لإنشاء خط غاز إيست ميد لتصدير الغاز إلى أوروبا بعيدا عن مصر وبما يضر موقعها في خريطة الطاقة كمركز إقليمي هام لتسييل الغاز وإعادة تصديره.

انعكس هذا على العلاقات المصرية الليبية التي حكمتها حتى وقت قريب المكايدات السياسية بين نظام السيسي والنظام التركي رغم أهمية الرؤية التركية لتقسيم الحدود البحرية وقلبها للطاولة بالاتفاق الذي وقعته مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، إلا أن المفارقة أن مصر رغم استفادتها بمساحات بحرية أكبر وبالتالي موارد أكبر وفقا للرؤية التركية فإنها كانت المعارض الرئيسي لهذه الاتفاقية ولاتفاقية

التعاون الأمني والعسكري بين الأتراك وحكومة الوفاق حد التهديد بالحرب في نهاية عام 2020، فقد كان الجانب التركي، وهو الداعم الأهم لحكومة الوفاق الشرعية، ما زال حاضراً في المشهد الليبي وبقوة، وخلال شهر يوليو 2020م، زار وزير الدفاع التركي خلوصي أكار العاصمة طرابلس وكان برفقته رئيس الأركان يشار غولر، وقائد القوات البحرية الأدميرال عدنان أوزبال؛ وأكد وزير الدفاع التركي أثناء الزيارة مضي بلاده في الوقوف إلى جانب حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليًّا، كما جدد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو موقف بلاده الداعم لحكومة الوفاق، وقال إن الحكومة الليبية لا تقبل وقف إطلاق النار في ليبيا إلا في حال انسحاب مليشيا حفتر من سرت والجفرة، والعودة إلى خط اتفاق الصخيرات فيما كانت مصر السيسي تحشد قواتها للتدخل في المنطقة الشرقية وتطرح مبادرات لا يلتفت إليها أحد تتعلق بخط الجفرة - سرت، والذي اختُرق عدة مرات. وبالتالي يجب التفرقة بين المصالح الخاصة بالنظام السياسي والمصالح العامة للدول في أي ترتيبات مستقبلية للعلاقات المصرية الليبية بحيث توضع المصالح العامة للدول فوق كل اعتبار وبتحييد للمصالح الآنية للأنظمة السياسية أو تكييف لها مع مصالح الدولة.

وبالنسبة لليبيا هناك معضلة بالإضافة للمعضلة السابقة تتعلق بكون سياستها الخارجية عبارة عن مجموعة من السياسات مبنية على التأقيت وإدارة العلاقات يوما بيوم بعيدا عن رؤى إستراتيجية فرض الواقع الانتقالي، بل وعلى توازنات هشة للعلاقات بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والداعمين الدوليين لها من جهة وحكومة الشرق الليبي الساعية لاعتراف دولي مفتقد. يعيدنا هذا الوضع إلى حالة من إرباك العلاقات الخارجية الليبية وقيامها على التأقيت وقيام الأطراف الخارجية جميعا باستغلال حالة الانقسام تلك للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين، لكن في الحقيقة فإن هذا الوضع يضر بالمصالح المصرية، إذ انخفضت أعداد المصريين في ليبيا بشكل عام وفي الغرب الليبي بشكل كبير بسبب هذا الاضطراب في العلاقات والتذبذب الشديد في المواقف.

تتقلب كذلك السياسة المصرية من النقيض للنقيض في فترات زمنية قصيرة، فمن الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية واستقبال رئيسها وترتيب زيارة مصرية للغرب إلى النقيض بقيادة حملة تشكك في شرعية نفس الحكومة سواء في الجامعة العربية حين انسحب وفد مصر الرسمي، برئاسة وزير الخارجية سامح شكري، من اجتماع وزراء الخارجية العرب، احتجاجاً على تولي نجلاء المنقوش، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية الليبية التي يترأسها عبد الحميد HY

الدبيبة؛ رئاسة الدورة الجديدة للمجلس خلفاً للبنان، إذ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن الانسحاب "جاء تحفظاً على تولي نجلاء المنقوش رئاسة الدورة، وهي وزيرة خارجية حكومة منتهية ولايتها". وهو خروج على الإجماع الدولي وتبنٍ تام لوجهة نظر حكومة باشاغا في الشرق الليبي يعيد الموقف المصري للمربع صفر ويجعل انحيازاتها تقف عند العام 2014 في ردة غير مفهومة عن موقف متقدم اتخذته مصر في 2021 عندما كانت أول المعترفين والمرحبين لحكومة الدبيبة التي هلل الإعلام المصري حينها للزيارات المتبادلة ومردودها على اقتصاد البلدين.

ثمة معضلة إذن تنبع من تأثر العلاقات بين البلدين من أطراف ثالثة ،فبخلاف تأثرها بالعلاقات المصرية الإماراتية فهي تتأثر بشكل معقد بالعلاقات المصرية التركية والعلاقات التركية الليبية، أي أن العلاقة هنا ليست علاقات مستقلة بقدر ما هي تابعة للتطورات الرئيسة في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية لليبيا ومصر. وعلى سبيل المثال فإن موقف وزير الخارجية المصري سامح شكري، الذي كان أول من أثار مسألة شرعية حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا في تناقض صريح مع سياسة مصر السابقة التي سارعت بالاعتراف بها كجزء من مراجعة السياسة الخارجية المصرية بعد إدراك ضعف موقف حفتر وفشل حملته العسكرية الأخيرة على طرابلس في تحقيق أهدافها، لا يمكن فهمه إلا في إطار التبعية المصرية للسياسات الخليجية في ضوء الأزمة المزمنة لمصر والمتعلقة بالحاجة للتمويل الدولي الذي لم تعد تؤمنه إلا دول الخليج بشكل رئيس في وضع يمكن وصفه بأنه سياسة خارجية تحت الطلب.

هناك اضطراب في الرؤية المصرية للأوضاع الداخلية الليبية، حيث تشكك مصر في المسارات الأممية التي يقودها باتيلي، بينما تدعم بعض مخرجاتها، فعلى سبيل المثال ورغم اضطراب علاقتها بحكومة الوحدة الوطنية تدفع باتجاه تمرير التعديلات الدستورية حيث لعبت مصر دورا بارزا في تسهيل المحادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وضغطت للانتهاء من الإطار الدستوري للانتخابات وكانت مصر أول مرحب وداعم للتعديل الثالث عشر للإعلان الدستوري كطريق لتسريع الوصول للانتخابات، مع ذلك تشير التقارير إلى أنه في الوقت الذي رحّب فيه مجلس الأمن الدولي بمبادرة المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي الرامية إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية صيف العام الجاري عبر تشكيل لجنة دولية تدير الوضع كبديل عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في حالة فشلهما في إنهاء الترتيبات الخاصة بالانتخابات، فإن مصر ترفض هذه الخطة الأممية وترى فيها مؤشرا لانقسام جديد.

البعد الاقتصادي للعلاقات تدهور شديدا، ويمكن أن نكتشف أن السنوات العشر الماضية تمخضت عن ضعف حقيقي في المصالح المصرية الليبية المشتركة مقارنة بالمصالح المناوئة بمؤشرات العمالة والاستثمار والتجارة.

ففي الوقت الذي ضاعفت فيه الدول المتدخلة كافة مصالحها الاقتصادية والعسكرية والأمنية في ليبيا فإن مصر الوحيدة التي خرجت خاسرة، فمنذ 2014 يتدهور حجم التجارة البينية المصرية الليبية والاستثمار المتبادل في تناقص شديد، وأيضا فإن العمالة المصرية في ليبيا تراجعت بشدة منذ ذلك الحين كما لم تعد ليبيا المنقسمة قادرة على إقراض مصر أو دعمها ماليا كما فعلت قبل عام واحد من اشتعال الأزمة إذ سبق وأقرضت مصر مليارى دولار في أوائل 2013 كوديعة في البنك المركزي المصري في وقت كانت فيه مجمل الاستثمارات الليبية في مصر تصل إلى نحو 10 مليارات دولار وضعت في بنوك وعقارات واستثمارات في قطاعات أخرى.

إن التفكير في هذه المسألة بمنطق الفرص الاقتصادية والأمنية والسياسية البديلة يعطينا مؤشرات شديدة الأهمية على ما كان يمكن لمصر تحقيقه في حالة استكمال ليبيا مساراتها أو عدم تورط مصر في جانب الطرف الخاسر في هذه الأزمة، فإذا نظرنا إلى ما حدث لأرقام العمالة المصرية بليبيا التي قدرت بمليوني عامل قبيل ثورة فبراير فإنها تراجعت بشدة أثناء الثورة على نظام القذافي جراء البطء المصري الشديد في اتخاذ موقف من الأزمة الليبية في بداياتها ثم الإمعان في معاداة هذه الثورة واستضافة رموز نظام القذافي وحمايتهم من المحاسبة ورفض تسليمهم للحكومات الليبية المتعاقبة إبان حكم المجلس العسكري، إذ انخفضت العمالة إلى ما بين 600-200 ألف في 2011. ثم لم تلبث أن بدأت بالتزايد وصولا لما تقدره منظمة الهجرة الدولية ما بين 750 ألف ومليون ونصف عامل لتواجه بالأزمة السياسية الحادة التي انقلبت لحروب مدن ممتدة منذ 2014 وكان التورط المصري فيها سببا في انهيار أعداد العمالة المصرية وتعرضها لحوادث اختطاف وقتل على أيدي تنظيمات متشددة في مناطق القتال.

لتنهار تلك الأرقام إلى ما دون 750 ألف في العام 2015 وتواصل تراجعها مع تواصل موجات العداء والشعبوية الليبية المتأثرة بالتدخل المصري وتنامي موجة العداء للنظام السياسي وبالتبعية للمصريين، رغم أنه لا تزال أعداد من المصريين تتسلل هربا إلى ليبيا من أوضاع اقتصادية صعبة في مصر. وبهذا التدهور في أعداد تلك العمالة فإن مصر تفقد مصلحة إستراتيجية مهمة وتنخفض أهمية هذه العمالة في تبرير تدخلاتها.

في منتصف العام 2021 يبدو أن مصر بدأت تعيد حساباتها تحت ضغوط دولية عديدة ترتبط بتوعد الولايات المتحدة والبعثة الأممية ورعاة مؤتمر برلين بعقوبات على الأطراف التي تعيق الاتفاقات الدولية بشأن ليبيا، بالتوازي مع ذلك فإن الحاجة المصرية للتمويل الدولي قد تزايدت مع تراكم المديونية الخارجية وتزايد المشروطيات الخليجية والدولية للإقراض، وبالتالي شكل هذا السياق ظرفا دوليا مواتيا لمحاولات تطوير علاقة بين القاهرة وطرابلس بعيدا نسبيا عن ابتزازات حفتر وحلفائه الإماراتيين، ففي 20 أبريل 2021، كانت هناك محاولة جادة لإعادة التواصل التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية، فقد قام مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بزيارة لليبيا على رأس وفد رفيع المستوى، مكون من 11 وزيراً وعدد من المسؤولين، استقبله عبد الحميد الدبيبة رئيس الوزراء الليبى، وبحث الجانبان التعاون الاقتصادي والسياسي وعودة العمالة والمشاركة في إعادة إعمار ليبيا، وجرى التوقيع على 11 وثيقة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات مختلفة، وفي سبتمبر انعقدت الدورة الـ11 للجنة العليا الليبية – المصرية المشتركة بالقاهرة، وشهدت توقيع عدد كبير من العقود والاتفاقات التي تقدر بنحو 19 مليار دينار ليبي، وأكد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حينها أن "اللجنة" أحرزت تقدمًا كبيرًا في ملف العلاقات بين البلدين، وزيادة الاستثمارات وعودة العمالة المصرية إلى البلاد، والإشارة إلى أن ليبيا جاهزة لاستقبال مليون عامل مصري بشكل مبدئي وكانت المراكز البحثية المصرية والصحافة تبشر بازدهار وضع العمالة المصرية في ليبيا خلال العامين المقبلين.

وإذا نظرنا إلى عملية إعادة الإعمار التي هي محور رئيس في أي تطورات للعلاقات المصرية الليبية فإننا نجد أن هناك تفاوتا شديدا في تقدير كلفة هذه العملية وتفاوتا في تقدير الدور المصري بها الذي يتعلق بشكل رئيس بالعلاقات السياسية بين البلدين فحكومة الوفاق الوطني في ليبيا كانت تعد مصر بنصيب الأسد من خطة طموحة لإعادة الإعمار كان مقدرا لها 400 مليار دينار أي قرابة 300 مليار دولار بسعر الصرف في 2012، وكان مقدرا لمصر مساهمة بنسبة 70٪ في مشاريع إعادة الإعمار. وبالطبع مع الأزمة الدبلوماسية الممتدة منذ يونيو 2022 بين مصر وليبيا بسبب تصريحات شكري حول انتهاء شرعية حكومة الوحدة الوطنية، وتراكمات الأدوار السلبية لمصر في إدارة الأزمة الليبية فإن هذه الحصص تكاد تكون أبعد من الخيال، ويفرض هذا الوضع على مصر أن تعود للمشهد الليبي عبر وسيط إما تركي أو إماراتي فرنسي، وهو ما يجعل الملف الليبي حاضرا في أيةاجتماعات بين هذه الأطراف.

## السيناريوهات والمآلات :

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من أزمة في قطاع الطاقة، الأزمة الليبية إلى الواجهة، فأصبح تدفق النفط الليبي شديد الأهمية والحيوية للأسواق الأوروبية، وأصبح الحديث الآن عن إمكانية زيادته للوصول إلى مليوني برميل يوميا سواء للتوافق مع الاحتياجات الحكومية لتمويل الخطط الطموحة لحكومة الدبيبة التي تحاول أن تشتري مواقف الجميع لصالح الاستقرار عبر المال والاقتصاد، عادت ليبيا لواجهة الاهتمام أيضا في ضوء كثافة التحركات الأمريكية والبريطانية بشأنها، واستعادتهما زمام المبادرة من برلين، وذلك في مواجهة تمدد روسي قوي عبر مجموعات فاجنر وعبر الاستثمارات في الشرق الليبي، كما عادت تركيا للتأكيد على حضورها وتواجدها في الخريطة الليبية وتمسكها بالاتفاقات المبرمة مع حكومة الوفاق الوطني، فيما تتجاوز إيطاليا حالة الضعف العام للسياسة الخارجية الأوروبية وتحاول استعادة نشاطها المكثف في ليبيا بشكل منفرد، حيث وقعت شركتا النفط الليبية والإيطالية، في 29 يناير 2023، صفقة للغاز بقيمة 8 مليارات دولار، في أكبر استثمار بقطاع الطاقة الليبي منذ أكثر من عقدين.

وفقا للمحددات السابقة للعلاقات المصرية الليبية كعلاقات تمر أولا عبر البوابة الأمنية والاقتصادية بدرجة أضعف وعبر تفاعلات مع أطراف ثالثة حاضرة في المشهد الليبي سواء أكانت القوى الكبرى ممثلة بروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وبدرجة أقل ألمانيا وفرنسا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أم قوى متوسطة مثل تركيا كفاعل رئيس في الساحة الليبية، وشبه متوسطة مثل الإمارات ودورها الإشكالي في ليبيا، فإن عملية بناء السيناريوهات تبدو شديدة التعقيد، إلا أن مستقبل تلك العلاقات يبقى معتمدا بشكل رئيس على تطورات المشهد الداخلي الليبي المعتمد بدوره على التطورات الدولية ومواقف القوى الخارجية هناك، ومن هنا يمكن القول بأنه ووفقا للتحركات التي تقودها البعثة الأممية وأطراف إقليمية أخرى نحن أمام أحد السيناريوهات الثلاثة التالية:

1- أن تتوصل الأطراف لاتفاق يضمن الوصول للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبالتالي تنتهي الفترة الانتقالية التي امتدت لأكثر من 12 عاما بما فيها من تفتت للسلطة وانقسام مؤسسات صنع القرار وبالتالي يصبح تنافس القوى الإقليمية ومنها مصر على إيصال المقربين منها للسلطة ،ونصبح إزاء تسليم هش بنتائج العملية الانتخابية مثلما حصل إبان انتخاب حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الدبيبة، وتصبح

مسؤولية المجتمع الدولي ومهمته الأولى إقناع الأطراف المحلية في ليبيا بتقبل نتائج الانتخابات لتسيير أمور الدولة الليبية، في هذه الحالة تحتاج العلاقات الخارجية لليبيا إلى إعادة تأسيس على قاعدة التوازن سواء في توزيع المصالح أو حتى بناء التعاون المشترك في توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وإيلاء مصر دورا أكبر في هذه العملية باعتبار جهودها في استضافة اجتماعات اللجنة العسكرية 5+5 أو حتى باعتبار مصالحها الأمنية الكبير المتعلقة بأمن الحدود ومواجهة الإرهاب وضبط التجارة عبر الحدود.

2- أن تتعثر المحاولة الأخيرة للتوافق حول الانتخابات التي تقوم بها لجنة 6+6 حاليا في إعداد الإطار التشريعي للانتخابات الشاملة، نصل للحل الأممي ويتم تشكيل اللجنة التي طرحها المبعوث الأممي باتيلي وبالتالي نصبح أمام ما يشبه الوصاية الأممية على ليبيا مع تغيير لكامل الوجوه السياسية التي تدير المشهد السياسي الليبي حاليا ومع ذلك فإنها تشكل فرصة للوصول للانتخابات قبل نهاية العام الحالي، تحاول مصر بل وحكومة الدبيبة والمجلس الأعلى للدولة تلافي هذا الوضع إلا أنها تسير بصعوبة، إذ تواجه تحديات تتعلق بصلاحياتها في اتخاذ القرارات في المسائل الخلافية، حيث إن ممثلي المجلسين سيجدون أنفسهم أمام سقف زمني محدد بمنتصف يونيو المقبل لإنجاز القوانين الانتخابية، قبل أن يلجأ المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، إلى تفعيل «آلياته البديلة» عبر «اللجنة التوجيهية»، التي سبق أن أعلنها، ولذا تسابق الأطراف الزمن حتى لا نصل لهذه النقطة.

3- تجميد الوضع على ما هو عليه: ويتضمن هذا السيناريو استمرار الانقسام واستمرار حالة الـ«لاحرب" والـ«لاسلم" مع عدم وجود سلطة ومؤسسات موحدة وهو وضع تفضله بعض الأنظمة السياسية والدول وتستفيد منه في الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من كل الأطراف الليبية لكنه وإن كان يحقق مصالح الأنظمة والشركات فإنه لا يحقق مصالح إستراتيجية للدول ولا يضمن علاقات مستقرة وتتطور، وهذا السيناريو ضار بالمصالح المصرية حيث تصبح مصر فيه أضعف الفاعلين الإقليميين والدوليين وتقتصر علاقاتها بحكومة الشرق الليبي على محدودية قدرتها على تطوير تلك العلاقة رغم اعتمادها الكبير على مصر سواء في تصريف النفط بشكل غير رسمي أو تسيير التجارة والاستثمارات، وتصبح مسألة تطوير العلاقات بين البلدين أيضا مجمدة إلى حد كبير، استمرار هذا الوضع أمر شديد الصعوبة حيث يسهل أن تنزلق الأوضاع لحالة الحرب في ضوء صعوبة استمرار السيطرة على المجموعات المسلحة في الغرب وصراع المراكز المالية بين الشرق والغرب وداخل كل

إقليم. احتمال لجوء روسيا لفتح جبهات جديدة وفي ضوء تأثر ليبيا الكبير بتطورات الأوضاع في السودان في ضوء جدلية العلاقة بين حفتر و حميدتي وقوات الدعم السريع أو حتى اضطراب الأوضاع في تشاد.

## خاتمة :

يبالغ بعض الباحثين المصريين والليبيين في تقدير الدور المصري في ليبيا، وهذه المبالغة سواء أكانت رؤيتهم لهذا الدور إيجابية أم سلبية تضر بالعلاقات الطبيعية وأسسها الموضوعية بين البلدين إلى حد كبير فلا مصر بوضعها الحالي راغبة أو قادرة على الحسم العسكري وتحمل تفجر حرب جديدة ولا هذه الحرب تصب في صالحها من الناحية الإستراتيجية مهما كانت مشكلات الداخلين الليبي والمصري، ولا الأطراف الدولية الأخرى ستسمح بتوسع مصري في ليبيا التي ينتج استقرارها تاريخيا من التوازنات الدولية حولها.

مؤخرا أصبحت العلاقات المصرية الليبية تمر عبر أطراف ثالثة إلى حد كبير وهذه الأطراف تخدم مصالحها هي وليست المصالح المصرية أو الليبية وهو وضع شديد الغرابة والاستثنائية في العلاقات الدولية عموما وفي علاقات بلد كمصر بدول جواره المباشر إذ أصبحت مصر في العديد من الملفات تحتاج لوسيط لإدارة علاقاتها بدول جوارها نرى هذا في السودان وليبيا بشكل واضح، وهذا الوضع وإن كان يصب في صالح استقرار الحكومة في طرابلس فإنه لا يصب في صالح علاقات يفترض أن تكون إستراتيجية بين البلدين في الأوضاع الطبيعية.

تتأذى مصر كثيرا من ضعف وأحيانا غياب الدولة والسلطة السياسية في الأراضي الليبية وانتشار السلاح، والمليشيات بهذا الشكل المكثف خطر على الدولة الليبية والمجتمع الليبي ذاته قبل أن يكون تهديدا على كافة دول جواره وعلى مصر صاحبة الحدود الأطول بالضرورة.

لدى ليبيا حساسية طبيعية حول مسألة السيادة على أراضيها ووحدتها بغض النظر عن توجهات من بالسلطة في طرابلس، وهذه الحساسية لا تخص ليبيا وحدها بل كل الدول صغيرة السكان كبيرة المساحة التي تتواجد على حدودها دول مركزية قوية وكثيفة السكان، ومن هنا على من في السلطة في مصر بل وعلى المجتمع المصري تفهم هذه المخاوف على السيادة ووحدة الأراضي من التقسيم ومن التدخلات الخارجية

الحاصلة في كل الأحوال في ظل تعقد العلاقات الدولية المعاصرة. وعلى الجانب الآخر يبقى على من بالسلطة في ليبيا تفهم التداخل الشديد بين الداخلي والخارجي في العلاقات الدولية وصعوبة الفصل بينهما، ومن ثم عليه تفهم أن دولة إقليمية بحجم مصر وتأثيرها وإن كان متراجعا إلا أنه يفترض أن تكون الفاعل الرئيس في دول جوارها وعليه فالمهم هنا هو عقلنة هذا الفعل وتحقيق توافقات إستراتيجية تخدم البلدين بناء على هذا التفاهم.

ينبغي "مأسسة" العلاقات المصرية الليبية وفقا للمصالح الموضوعية للبلدين بحيث تستند إلى أسس وتفاهمات وثوابت راسخة تستطيع النفاذ عبر الأنظمة السياسية المتغيرة وتقوم على اتفاقات والتزامات تضمن الاحترام المتبادل لوحدة وسلامة أراضي البلدين وتعزيز أمنيهما، ولن يتم ذلك إلا عبر تواصل سياسي وبحثي وعلمي أكبر ويمكن لتنسيقات بين الجامعات والمراكز البحثية أن يمهد لرؤى مشتركة حول هذه العلاقات.

رغم الإشكاليات التي أشرنا إليها، تبقى بعض المشتركات الإيجابية والظروف الموضوعية التي يمكن البناء عليها لتطوير العلاقات ومنها الالتزام الثنائي بوحدة وسلامة الأراضي الليبية، مطالبة مصر بتنفيذ القرارات الأممية المتعلقة بإخراج المرتزقة والأجانب الذين يعتبرون العقبة الأساسية أمام الانتخابات، ويؤثر وجودهم سلبًا على ليبيا وأمن مصر القومي وفقا لوجهة النظر الرسمية المصرية.

كذلك فإن الحاجة المصرية لإيجاد بدائل تمويلية تجعل من أفق التعاون الاقتصادي مقابل دور محايد مما يجري في داخل ليبيا مقايضة جيدة. يدعم هذا رغبة مصرية في استقرار ليبيا والبدء بعمليات إعادة الإعمار، وكذلك عدم القدرة على الحسم العسكري وضعف موقف الأطراف في الشرق الليبي وعدم قدرة الداعمين الإقليميين على تعويمهم إلى ما "لا نهاية" واستبعاد قطاع واسع من الليبيين للحرب كخيار لحسم الوضع الحالي، ومن ثم قد ينعكس تطور العلاقات المصرية التركية على تفاهمات بين البلدين بشأن ليبيا خصوصا مع اتضاح التناقض في المصالح بين مصر والإمارات وتزايد النقد الداخلي لوضع التبعية المصرية للإمارات.